

أكد أن الحقل ثروة طبيعية «كويتية – سعودية» وليس لأي طرف آخر أي حقوق فيه حتى حسم ترسيم الحدود

وزير النفط : نرفض الادعاءات والإجراءات الإيرانية حيال حقل الدرة البحري «جملة وتفصيلا»

تفاجأنا بهذه المزاعم والنوايا والتي تتنافى مع أبسط قواعد العلاقات الدولية

الطرفان الكويتي والسعودي متفقان تماما كطرف تفاوضي واحد

ندعو طهران للالتزام أولاً بترسيم الحدود الدولية البحرية قبل أن يكون لها أي حق في «الدرة»

خبراء : الحقل الذي اكتشف عام 1960 يحتوي على مخزون كبير من الغاز يقدر بـ 11 تريليون قدم مكعبة و 300 مليون برميل نفطي

للنفط، في حين منحت الكويت الامتياز لشركة «رويال داتش شل»، وقد تدخل الامتيازان في الجزء الشمالي من حقل الدرة. وفي عام 2012 قامت شركة الخفجي بإرساء حق التطوير والإنتاج على شركة «شل» النفطية. ولم تكن الحدود التي رسمها السياسي البريطاني بيرسي كوكس في العام 1922، عبر معاهدة العقير، التي اعتمدها الدول الثلاث، واضحة في الكتون التي تمتلئ في باطنها، وهذا ما حدث في المنطقة المقسومة بين السعودية والكويت، والتي تحظى بحقلي نفط، بامكانهما إنتاج 500 ألف برميل يوميا، إضافة إلى حقل الدرة الذي ينتظر أن ينتج منه الغاز خلال الفترة المقبلة.

وجددت السعودية والكويت خلال السنوات الأخيرة تأكيدهما على عمق علاقتهما في مجال الطاقة، باتفاقية جديدة تعيد العمل على الإنتاج في حقلي الخفجي والوفرة، مع ملامح لمشروعات قد ترى النور قريبا فيما يتعلق بإنتاج الغاز في هذه المنطقة المشتركة.

وحول الادعاءات الإيرانية بأن لها نصيباً في هذا الحقل، قال الصبان، إن طول فترة تجسيم الحقل أدت إلى إدعاء إيران أن لها نصيبا في هذا الحقل، مضيفا: «من المعروف أن هذا الحقل يقع في المنطقة المحايده بين السعودية والكويت». ويمتلك حقل الدرة مخزونا من النفط والغاز، وهو يقع في المنطقة البحرية المتاخلة التي لم يتم ترسيمها بين الكويت وإيران، وتقع أغلب مساحة الحقل في المياه الكويتية والسعودية. ويحتوي الحقل الذي اكتشف عام 1960 على مخزون كبير من الغاز، يقدره خبراء بنحو 11 تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي، إضافة إلى أكثر من 300 ملايين برميل نفطي.

ويعود الخلاف على حقل «الدرة» إلى ستينيات القرن الماضي، وقت اكتشافه، حيث كان محل تنازع بين إيران والكويت، بشأن استغلال ثرواته من النفط والغاز. ومنحت إيران امتياز التنقيب والاستغلال للشركة الإيرانية – البريطانية



حقل الدرة النفطي له أهمية إستراتيجية كبيرة

للاستثمار في حقل الدرة». يضيف أنه في العادة يستغرق الحقل 6 أشهر حتى يبدأ الإنتاج الفعلي، في حين كان هذا الحقل جاهزا ومكتشفا منذ ستينيات القرن الماضي، بيد أنه لم يتم الاتفاق على كيفية استخراج الغاز والاستفادة منه بين الدولتين، مشيرا إلى أن السعودية والكويت بحاجة لهذا الغاز على المستوى المحلي.

الحدودي، مشيراً إلى أنه كان من المفترض أن يعمل منذ فترة طويلة، لكن ما تسبب في تأخره هو موقعه الحدودي الذي جعله محل خلاف. وأوضح الصبان الصبان أن هذا الحقل يمتلك مناصفة بين السعودية والكويت، مثل الحقول الأخرى في المنطقة المشتركة بين السعودية والكويت، مؤكداً أن هناك «جهوداً إيجابية

منتظراً لإنتاج الغاز، بينما موقعه الذي يقع في منطقة حدودية عطل إنتاجه منذ تاريخ استكشافه في العام 1960. ويقول المستشار الاقتصادي والنفطي الدولي الدكتور محمد الصبان، إن «الدرة» حقل غاز مشترك في المنطقة المغورة بين السعودية والكويت، وكانت إيران تنازع للحصول على جزء منه، وذلك لموقعه



نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط د.سعد البراك

الكويت تجدد دعوتها للجانب الإيراني، إلى البدء في مفاوضات ترسيم الحدود البحرية، بين الجانبين الكويتي والسعودي كطرف تفاوضي واحد، مقابل الجانب الإيراني. يذكر أن حقل الدرة له أهمية كبيرة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، حيث تكمن أهميته باعتباره مخزناً

وكان مصدر مسؤول في وزارة الخارجية، أكد أمس أيضا أن المنطقة البحرية الواقع بها حقل الدرة تقع في المناطق البحرية لدولة الكويت، وأن الثروات الطبيعية فيها مشتركة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية وللتين لهما وحدهما حقوق خالصة في الثروة الطبيعية في حقل الدرة. أضاف المصدر أن دولة

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار الدكتور سعد البراك، رفض دولة الكويت «جملة وتفصيلا» الادعاءات والإجراءات الإيرانية، حيال حقل الدرة البحري. وقال الوزير البراك في بيان لوكالة الأنباء الكويتية أمس : «لحاقا ببيان وزارة الخارجية حول ذات الموضوع، نرفض جملة وتفصيلا الادعاءات والإجراءات الإيرانية المزمع إقامتها حول حقل الدرة». وشدد على أن «حقل الدرة هو ثروة طبيعية كويتية سعودية، وليس لأي طرف آخر أي حقوق فيه حتى حسم ترسيم الحدود البحرية».

أضاف : «تفاجأنا بالإدعاءات والنوايا الإيرانية حول حقل الدرة، والتي تتنافى مع أبسط قواعد العلاقات الدولية». وشدد على «أن الطرفين الكويتي والسعودي متفقان تماما كطرف تفاوضي واحد»، داعيا «إيران إلى الالتزام أولاً بترسيم الحدود الدولية البحرية قبل أن يكون لها أي حق في حقل الدرة».

«التجاري» :تخريج الدفعة الأولى من متدربي برنامج التدريب الصيفي لأبناء وأقارب الموظفين

البنك التجاري احتفل بتخريج متدربي برنامج التدريب الصيفي لأبناء وأقارب موظفيه

أعلن البنك التجاري الكويتي عن تخريج الدفعة الأولى من متدربي برنامج التدريب الصيفي الموجه لأبناء وأقارب موظفي البنك، وقد قام البنك بتدشين هذا البرنامج في إطار حرصه على توطيد روابط المسؤولية الاجتماعية بين البنك وموظفيه. يأتي البرنامج على فترتين تدريبيتين لمدة أسبوعين متتاليين لكل فترة شارك فيها ما يقارب من 55 متدرب ومتدربة من أبناء وأقارب الموظفين الذين تم توزيعهم على إدارات وفروع البنك بما يتناسب مع رغباتهم بهدف اكتساب المهارات اللازمة المرتبطة بالعمل المصرفي، وإتاحة المجال لهم للاطلاع على آلية عمل الإدارات والفروع ونظام العمل المصرفي، والتعود على الأساليب العملية من خلال التدريب الميداني. وفي هذا السياق صرح مدير عام قطاع الموارد البشرية صادق عبد الله والذي استمع لتجارب المشاركين، حيث عبر المتدربين والمتدربات عن مدى استفادتهم وسعادتهم بهذه التجربة التي وفرت لهم الفرصة للتعرف على بعض جوانب العمل المصرفي في قطاعات وإدارات البنك المختلفة.

اجتازوا البرامج التدريبية الاحترافية بنجاح وحصدوا الشهادات المعتمدة

KIB

يحتفي بدفعة من موظفيه الخريجين

خلال الحفل السنوي لمعهد الدراسات المصرفية

«KIB» احتفى بتخريج دفعة جديدة من موظفيه بدورة من معهد لندن للخدمات المصرفية والتمويل

للبنك، والمتمثلة بالتميز والالتزام. كما نقدر نقتهم العالية بالبنك كمؤسسة تحرص على توفير كافة فرص التطور المهني الحديثة لهم». وأضاف «نحن في KIB نؤمن بأن الاستثمار في الموظفين يعتبر من أولويات البنك وضمن استراتيجيته الهادفة إلى سد الاحتياجات الحالية والمستقبلية من الكفاءات والقوى العاملة المدربة والحاصلة على شهادات احترافية متقدمة في مجالات العمل المصرفي، كما نتبنى رؤية مستقبلية

الدارمي : البنك يؤمن بأن الاستثمار في كوادره من أولوياته وإستراتيجيته الهادفة إلى سد الاحتياجات الحالية والمستقبلية

احتفى بنك الكويت الدولي (KIB) بتخريج دفعة جديدة من موظفيه الذين نجحوا باجتياز مجموعة البرامج التدريبية الاحترافية المعتمدة من معهد لندن للخدمات المصرفية والتمويل «LondonI – stitute of Banking Finance»، بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية الكويتي، والتي تغطي مجالات عديدة تشمل إدارة الائتمان، إدارة الائتمان المتقدم، مدير فرع، مساعد مدير فرع، شهادة إدارة المخاطر، شهادة أساسيات الاستثمار، وحصولهم على شهادات مهنية معتمدة. وقد تم الاحتفاء بالخريجين والخريجات خلال الحفل الخاص الذي نظمه المعهد